



خطة وزارة العمل كلام جميل وواقع مرير

■ مقبل المومني

في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير العمل قبل أيام في مقر الوزارة والذي أعلن فيه خطتها وانجازاتها والانجازات التي قامت بها مؤسساتها الريفية المتمثلة في مؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني والشركة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل في مجالات التدريب والتشغيل وتنظيم سوق العمل، وبرز التعديلات التي تنوي الوزارة تنفيذها حول التشريعات العمالية في قانوني العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكشف عن نية الوزارة إعادة قراءة المناطق الصناعية المؤهلة وتقييمها والتعرف على مدى الفائدة والعائد من تلك المناطق وبين السلبات القائمة فيها في مجال العمالة المحلية والعائد الاقتصادي منها للخروج بنتائج تبين المسار الصحيح الذي ينبغي على الوزارة نهجه حيالها، مؤكداً أن الوزارة تتوجه لاعتماد سياسة الاحلال التدريجي للعمالة الوافدة واستبدالها بالعمالة المحلية والتي حسب الوزير تهدف الى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والقضاء على الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع والتي تتطلب المواظبة والاستمرار في تنفيذ مشاريعها السبعة الهادفة الى اكتساب العمالة المحلية الخبرات والمهارات اللازمة والتي تتضمن مشروع التدريب والتشغيل الوطني ومشروع الفروع الانتاجية في المناطق ذات نسب البطالة المرتفعة والمشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب في قطاع الانشاءات ومشاريع التدريب من خلال مراكز مؤسسة التدريب المهني وتوسيع قاعدة المشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي.

هذا وقد أكد ان الحكومة تسعى لشمول جميع العاملين في مظلة الضمان الاجتماعي اضافة الى الاستمرار في مبادرة سفير الضمان الاجتماعي التشجيع الاردنيين العاملين في الخارج بالانتماء للضمان وانه قد تم اقرار التعليمات الخاصة بالعاملين في المنازل بعد الانتهاء من نظام اللجنة الثلاثية ورفعها الى رئيس الوزراء لقراره، كما تم الانتهاء من نظام العمال الزراعيين ورفعها لقراره والعمل بموجبه، وأكد ان الهدف الرئيس الذي تسعى الوزارة لتحقيقه ينحصر في التشغيل وذلك بالاعتماد على مرتكزات ربط التدريب بالتشغيل واشراك القطاع الخاص به ورفع سقف الحماية الاجتماعية والحريات العمالية من خلال التشريعات العمالية وتحسين بيئة العمل وان الوزارة تسعى الى توقيع ميثاق شراكة مستدامة مع الشركاء الاجتماعيين "اصحاب العمل والعمال" لمواجهة تحديات سوق العمل الاردني وانه في هذا الاطار يتم العمل على تعزيز ودعم جهاز التفتيش من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ورفع سوية السلامة الصحية المهنية.

هذا وقد عرض الوزير أبرز انجازات الوزارة خلال العام الماضي وبداية العام الحالي في مجال التشغيل وتبين انه تم التشغيل المباشر من خلال مديريات التشغيل "٨٧٧٥" عاملاً خلال عام ٢٠٠٩ وتشغيل "٩٨٠" خلال الشهر الاول من عام "٢٠١٠" عازياً الضعف في الاقبال على مبادرات التشغيل التي تقوم بها الوزارة الي ضعف الترويج لها حيث ان الجزء الأكبر من هذه الفئة لا يقرأون الصحف اليومية مما دعا الوزارة الى الخروج الى الميدان حسب الوزير للترويج لهذه المبادرة، وأشار الى مبادرة "دعم" الف عامل عاطل عن العمل من العاملين في الزراعة وانه قد تم تشغيل "٥٣٣" عاملاً منهم خلال عام بينما تم تشغيل "٨٦٥" عاملاً خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي، كما قدّمت الوزارة مبادرة "لتشغيل المرضين والتي تستهدف تدريب وتشغيل "٥٠٠" من خريجي بكالوريوس ودبلوم التمريض وايضاً بمبادرة تشغيل الفتيات في المناطق النائية حيث يهدف المشروع لتشجيع الفتيات في المناطق الفقيرة على الاقبال على الفرص المتاحة للعمل في المناطق الصناعية المؤهلة من خلال حزمة من الحوافز يتم تقديمها للفتيات متضمنة السكن المجاني وثلاثة وجبات طعام يومياً وتأمين المواصلات المجانية من مكان السكن للعمل وانه قد استفاد من هذه المبادرة "٤٤٠" فتاة، أما مبادرة الفروع الانتاجية فانها تهدف الى تشغيل "٣٣٤٠" عاملاً محلياً غالبيتهم من الاناث في سبعة فروع انتاجية وقد تم تشغيل أربعة فروع انتاجية وبلغ عدد المشتغلين فيها "٨٣٠" مشتغلاً خلال عام "٢٠٠٩".

اضراب لعمال شركة السمرا.. الثلاثاء والادارة تعتبره (غير قانوني)

الساعة الثامنة صباحاً لغاية الساعة التاسعة صباح نفس اليوم ويستثنى من هذا التوقف الزميلات العاملات بالمحطة وكذلك جميع الزملاء والزميلات في المكاتب الرئيسية في عمان.

وسيتيم يوم الثلاثاء الموافق ١٦/٣/٢٠١٠ التوقف التام عن العمل في المحطة والمكاتب الرئيسية لجميع العاملين دون استثناء من الساعة السابعة والنصف صباحاً ولغاية انتهاء الدوام لذلك اليوم ويستمر هذا البرنامج إلى ان يصدر بلاغ من النقابة بعكس ذلك ويستثنى من الإضراب لهذا اليوم الزميلات العاملات بالمحطة وكذلك جميع الزميلات في المكاتب الرئيسية.

وأكدت النقابة أن الإضراب لن يفك إلا بقرار من رئيس النقابة العامة أو من ينيبه راجيا من جميع العاملين عدم الالتفات إلى الشائعات والتعليمات التي تصدر عن غير إدارة النقابة.

وطلبت النقابة من جميع العاملين المحافظة على النظام والهدوء وإتباع التعليمات بدقه أثناء تنفيذ الإضراب.

عمان- نسرين الكرد -حددت النقابة العامة للعاملين في الكهرباء يوم الثلاثاء الماضي موعداً لإضراب عمال شركة السمرا لتوليد الكهرباء في حال لم تلتزم إدارة الشركة بمنح العاملين مطالبهم العمالية وأبرزها راتب الخامس عشر.

جاء ذلك في مذكرة وزعتها النقابة إلى جميع عمال الشركة لإعلامهم بترتيبات الإضراب اعتباراً من يوم الثلاثاء المقبل.

مدير عام الشركة أمجد الرواشدة أكد أن الإضراب «غير قانوني» كون النزاع تم تحويله الشهر الماضي إلى مندوب التوفيق في وزارة العمل ومنظور حالياً أمام لجان التوفيق.

وبين أن الشركة حريصة على أن يتم حل النزاع بما يرضي كلا الطرفين وبالطريقة القانونية من خلال وزارة العمل.

وأشار إلى أن الشركة ستسعى لحل الموضوع قبل يوم الثلاثاء المقبل معتبراً أن النقابة شريك مهم والعامل هو رأس المال الشركة الحقيقي.

وبحسب المذكرة سيتم التوقف عن العمل لجميع العاملين بالمحطة لمدة ساعة واحدة فقط اعتباراً من

رئيس الحكومة : لم نتوصل إلى تفاهات مع مالك الـ "atv" بسبب ارتفاع السعر الحكومة تفشل في الاتفاق مع مالك الـ ATV

أزال الزملاء خيمة الاعتصام التي أقاموها بالقرب من محطة (ATV) وذلك بسبب حصولهم على الترخيص من وزارة الداخلية. وفرضت قوات الأمن العام طوقاً أمنياً حول الخيمة، التي حاول المعتصمون إقامة "جدار بشري" حولها، ولكن تدخل الصحافيين الزميل عبد الوهاب زغيلات ورئيس مركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور، وأعضاء من مجلس النقابة ومندوب المركز الوطني لحقوق الإنسان عاطف المجالي، الذين حضروا إلى موقع الاعتصام لما أدى لإزالة الخيمة. وخطب الزميل زغيلات المعتصمين بأنه "يريد أن تكون قضيتهم الأساسية فصلهم من عملهم وليس إقامة خيمة اعتصام من عدمها"، في وقت يلتقي فيه الزميلات اليوم في مقر نقابة الصحفيين الزملاء المفصولين لبحث آليات لحل قضية فصلهم، من المحطة المتعثر إطلاقها منذ زهاء أربعة أعوام. إلى ذلك، اعتبرت لجنة شؤون الموظفين في المحطة، على لسان العضو وليد العطييات، أن "مالك المحطة يستخدم فصل الموظفين حتى يضغط على الحكومة لجهة شراء المحطة". في المقابل، أكد مصدر مسؤول في الحكومة على "ضرورة احترام حقوق الموظفين"، مشدداً على "أننا دولة مؤسسات وقانون". وقال "الحكومة مهتمة جداً بأوضاع الزملاء الإعلاميين العاملين في المحطة"، داعياً إدارة المحطة إلى "احترام القانون وحل مشكلة الزملاء الإعلاميين العاملين فيها".

إلى ذلك، أكد رئيس الوزراء سمير الرفاعي خلال زيارته مقر نقابة الصحفيين أن "الحكومة تتابع هذا الملف"، موضحاً أن الحكومة "لم تتوصل إلى تفاهات مع مالك المحطة بسبب ارتفاع سعر العرض المالي"، الذي تقدم به مالك المحطة للحكومة، في وقت أكدت فيه النقابة أن ذلك "لا يعفي الحكومة من تحمل مسؤولياتها تجاه الزملاء العاملين في المحطة". ويواصل الزملاء "المفصولون" من المحطة اعتصامهم لليوم الثامن على التوالي حتى تلبية مطالبهم.

وقال الزميل عطيات إن "الزملاء العاملين في المحطة سيواصلون اعتصامهم أمام المحطة حتى تلبى جميع مطالبهم بالعودة إلى وظائفهم وصرف مستحقاتهم المالية"، وأضاف عطيات "لا خيار آخر لدينا، فالأوضاع المالية صعبة ونحن بحاجة إلى العمل".

عمال المياومة يجددون اعتصامهم أمام رئاسة الوزراء

جد عمال المياومة المفصولون من وزارة الزراعة اعتصامهم أمام رئاسة الوزراء مطالبين بإعادتهم إلى عملهم في الوزارة الذي فصلوا منه منذ مطلع العام الحالي.

وقال رئيس لجنة عمال المياومة محمد سنيد لـ"الغد" إن العمال مستمرون في تنفيذ سلسلة من الاعتصامات إلى حين الاستجابة للمطالب التي اعتبرها مشروعة.

ويأتي الاعتصام الجديد وسط أجواء مشحونة ومتوترة لا يعرف معها كيف ستتعامل الأجهزة المختصة مع الاعتصام، خاصة أن قوات الأمن العام والدرك وحرس الرئاسة حالت الأسبوع الماضي من دون اقتحام عمال المياومة المفصولين مبنى رئاسة الوزراء في الدوار الرابع.

يشار إلى أن عمال المياومة المفصولين اعتصموا خمس مرات أمام وزارة الزراعة ورئاسة الوزراء والديوان الملكي منذ بداية العام الحالي، ورفعوا دعوى قضائية ضد وزير الزراعة سعيد المصري على ما اعتبروه شتما لهم، وقدموا شكوى بهذا الصدد إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان.

وكانت الحكومة قدمت عرضاً لهم بتلقي التدريب في الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لمدة شهرين برواتب تقدر بـ١٩١ ديناراً، وبعدها يتم وتحويلهم للعمل في القطاع الخاص، لكن أغلب المفصولات من العاملات اعترضن على توظيفهن في مهن الإنشاءات.

تقرير : حول ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل

أكد مركز الفينيق للدراسات العمالية أن واقع مشاركة المرأة الاقتصادية ومساهمتها في سوق العمل "ما يزال متواضعاً، ودون الطموح".

وأوضح في تقرير، أصدره حول واقع مشاركة المرأة الأردنية اقتصادياً، وعلى وجه الخصوص في سوق العمل، "أن الأرقام الرسمية تشير إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للمرأة الأردنية في العام ٢٠٠٩ ما يزال منخفضاً جداً ويبلغ حوالي ١٤ ٪ مقارنة مع حوالي ٦٥ ٪ للذكور".

وأضاف إنه إذا ما قورنت هذه المؤشرات مع واقع حال الدول العربية ودول العالم الثالث، الذي تقارب فيها نسبة مشاركة المرأة ٢٠ ٪ وفي الدول المتقدمة تقارب ٥٠ ٪، فإن الإنجاز "دون الطموح".

إلا أن التقرير، الذي صدر بمناسبة احتفال العالم بيوم المرأة العالمي والذي يصادف في ٨ آذار (مارس) من كل عام، أشار إلى خطط الأردن الاستراتيجية والسياسات التي تم تصميمها وتطبيقها خلال الأعوام العشرين الماضية، والتي كانت تستهدف تطوير دور المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

وحول نسبة اشتراك النساء في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للعام ٢٠٠٨، بين التقرير "أن نسبتهم بلغت حوالي ٢٥ ٪ من مجمل المشتركين في المؤسسة".

وأشار التقرير إلى دراسة مسح فرص العمل التي استحدثها الاقتصاد الأردني في النصف الأول من العام الماضي والتي أكدت "انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل". وأوضحت هذه الدراسة أن فرص العمل المستحدثة والتي أشغلتها النساء "بلغت نسبتها ١٩ ٪ من مجمل فرص العمل المستحدثة مقابل ٨١ ٪ ذهبت إلى الرجال".

وتبلغ نسبة الإناث العاملات في القطاع العام ما يقارب ثلث العاملين في هذا القطاع، فيما تبدو النسبة متواضعة للغاية في القطاع الخاص"، وفق التقرير الذي أضاف أنهن يشكلن "نصف القوى العاملة النسائية في المملكة". كما أشار إلى "ارتفاع معدل البطالة لدى النساء

الأردنيات مقارنة مع الرجال، إذ بلغت ٢٠,٣ ٪ مقابل ١٠,٥ ٪ للرجال في العام ٢٠٠٩". وذكر التقرير أن النساء تواجه في الأردن "تحديات غير متكافئة مقارنة مع الرجال في مكان العمل بالنظر إلى تحصيلهن العلمي". وبين "أن هنالك ضعفاً شديداً في مشاركة المرأة بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص المنظم والمؤسسات الصغيرة والقطاع غير المنظم لعدم توفير هذه القطاعات شروط عمل ملائمة لظروف المرأة". وتبلغ نسبة الإناث الحاصلات على درجة

البكالوريوس ٥١ ٪ من مجمل الطلبة الحاصلين على هذه الدرجة في المملكة. وأكد التقرير أن المرأة العاملة تواجه "تمييزاً واضحاً فيما يتعلق بمستوى الأجور مقارنة مع

الرجل، إذ بلغت الضجوة لصالح الذكور ما مقداره ٢٨ ديناراً شهرياً في القطاع العام، بينما بلغت في القطاع الخاص ٦٦ ديناراً شهرياً". وأضاف إن متوسط أجور الرجال العاملين في الأردن "بلغ ٣١٥ ديناراً شهرياً، فيما بلغ متوسط أجور النساء ٢٧٧ ديناراً شهرياً". وتابع تعاني المرأة العاملة من

"تمييز في الترققيات والدورات التدريبية سواء كان ذلك داخل الأردن أو خارجه". كما أن حجم قوة العمل النسائية "يتأثر إلى حد كبير بعمر المرأة وزواجها، وإن الانسحاب

من سوق العمل بالنسبة للمرأة يزداد طردياً مع ازدياد عدد المتزوجات العاملات ومع ازدياد الإنجاب للمرأة العاملة".

إلى جانب "ارتفاع كلفة تشغيلها خصوصاً بعد زواجها، التي يتحمل صاحب العمل وحده كلفة إجازات الأمومة والرضاعة، وكونه صاحب القرار بالتوظيف، فإنه يحجم عن توظيفها". ولتذليل بعض العقبات أمام المرأة للاندماج

أكثر في الحياة الاقتصادية وسوق العمل، طالب التقرير بضرورة "إعادة النظر في بعض التشريعات ذات العلاقة،

وطالب التقرير بـ"تكثيف الحملات التي من شأنها تشجيع السيدات للتلاحق بسوق العمل، وتشجيع أصحاب العمل على توظيف النساء، بالإضافة إلى عمل مراجعة دورية

بمختلف الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل".